جامعة قـــاصدي مرباح – ورقلة
كلـــية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الأقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني–
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع : مالية ومحاسبة
التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب: الطاهر بن ختو

بعنوان:

محددات الربحية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك (BNA-BEA-AGB-SGA) خلال الفترة 2009-2016

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بن ساسي عبد الحافظ (أستاذ, جامعة ورقلة) رئيسا
د / بوخلالة سهام (أستاذ, جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د/ بضياف عبد الباقي (أستاذ, جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة قـــاصدي مرباح – ورقلة
كلـــية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الأقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني–
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع : مالية ومحاسبة
التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالب: الطاهر بن ختو

بعنوان:

محددات الربحية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك (BNA-BEA-AGB-SGA) خلال الفترة 2009-2016

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بن ساسي عبد الحافظ (أستاذ, جامعة ورقلة) رئيسا
د / بوخلالة سهام (أستاذ, جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د/ بضياف عبد الباقي (أستاذ, جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

إلى من استمد منها الدفء والحنان
إلى من ربتني على العفة والكرامة والشرف
إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة أظفاري
امي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من منحني كل شيء .. .. ولم يأخذ مني شيء..
إلى من رباني بحبات العرق .. .. .. وماء العيون.. ..
أبي رحمه الله
إلى شريكة حياتي وأم فلذة أكبادي(أروى، زكرياء)
زوجتي الغالية

إلى كل إخواني وأخواتي وأبنائي
الي كل زملائي في الدراسة تخصص مالية وبنوك

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل المتواضع

الطاهر

شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين.

لا يسعني بعد أن أنجزت هذه المذكرة، بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان،لا بقصد المجاملة,ولكن بخالص التقدير والعرفان والفضل الكبير للأستاذة الفاضلة الدكتورة سهام بوخلالة، التي قبلت على الإشراف على هذه المذكرة، وتحمل الجهد والعناء، فحرصها على قراءة كل كلمه فيها، ومناقشة جميع أفكارها ، مدة إشرافها.

كما أتقدم بالشكر إلي أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الدكتور بضياف عبد الباقي والدكتور علي بن الزين والدكتور عبد الحافظ بن ساسي والدكتور فريد بن ختو على كل النصائح والتوجيهات المقدمة في انجاز هده المذكرة ولما أبدوه من ملاحظات واقتراحات قيمة أسهمت بشكل كبير في إخراج هذه المذكرة بالصورة المرجوة, والي كـــل الزملاء في الدراسة واخص بالذكر الزميلة بن حميدة صبرينة.

كما وأشكر كل من تعاون معي، وساعد في إخراج هذه المذكرة إلى حيز الوجود

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية البنـــوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2016) وذلك من خلال التركيز على تلك المحددات, وقد اشتملت الدراسة على عينة من البنوك الجزائرية وهي بنك الخليج الجزائري, بنك سوسيتي جنرال الجزائري, بنك الخارجي الجزائري, بنك الوطني الجزائري, وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليـــل محتـــوى التقارير السنوية.للبنوك محل الدراسة , حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسه بمعدل العائـــد علـــى الأصول ROA , والمتغيرات المستقلة (معدل مخطر الائتمان, الاحتياطي الإجباري للبنك, نسبة السيولة) .

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

-يوجد أثر ودلالة إحصائية بين مخطر الائتمان للبنك و معدل العائد على أصوله

-يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للبنك ومعدل العائد على أصوله

-لايوجود أثر بين السيولة البنك و معدل العائد على أصوله

الكلمات الدالة

محددات الربحية . البنوك التجارية

Abstrac:

This study aims at identifying and measuring the impact of the different determinants under study on the profitability of Algerian commercial banks during the period (2009-2016). It included a sample of Algerian banks such as Algerian Gulf Bank,Bank of the Algerian public company,Algerian Foreign Bank, and National Bank of Algeria.The study used the analytical descriptive method by analyzing the content of the annual reports obtained from the aforementioned banks. We studied the behavior of the dependent variable (profitability) by measuring ROA, and independent variables (credit risk rate, mandatory bank reserve, and liquidity ratio).The results obtained from the study are the following:

- There is a statistical effect and significance between the credit risk of the bank and the rate of return on its assets.
- There is a statistical effect and significance between the compulsory reserve of the bank and the rate of return on its assets.
- No effect exists between bank liquidity and rate of return on its assets.

Key words: Determinants of profitability. Commercial banks

قائمة المحتويات

البيـــــــــــــــــــــــــــــان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الاختصارات و الرموز.....	X
المقدمة	أ–ه
الفصل الأول : الادبيات النظرية و التطبيقية – الربحية والعوامل المؤثرة فيها.....	1
المبحث الأول: الادبيات النظرية...	12–3
المبحث الثاني:الادبيات التطبيقية (الدراسات السابقة).....	17–13
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	18
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة.....	20
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.....	30–21
الخاتمة	33–31
المراجع	35–34
الملاحق	39–36
الفهرس	41–40

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	يوضح اختبار معدل العائد على الاصول ROA	23
(2)	يوضح يوضح اختبار لاقرونج LM	24
(3)	يوضح اختبار النموذج العشوائي ROA	25
(4)	يوضح النمودج الثابت ROA	26
(5)	يوضح اختبار النمودج هوسمان HAUSMAN	27

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	متوسط قيم العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام	21
(2)	متوسط قيم خسائر القروض على إجمالي القروض بالمتوسط العام	22
(3)	متوسط قيم إجمالي القروض على إجمالي الودائع مقارنة بالمتوسط العام	22

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأصول	37
(2)	يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل مخاطر الائتمان	38
(3)	يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل السيولة	39

قائمة الإختصارات والرموز

الرمز	الدلالة
ROA	معدل العائد على الأصول
ROE	معدل العائد على الملكية
EM	مضاعف حق الملكية
PM	هامش الربح
AU	منفعة الأصول
LR	نسبة السيولة
CR	معدل مخطر الائتمان
LR	الاحتياطي القانوني

مقدمـــــة

المقدمة :

يعتبر تحقيق الإرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية , إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح , يمكنها من المحافظة على إستمراريتها , وبقائها, وتدعيم مركزها المالي , وزيادة حقوق ملكيتها , وتعزيز ملاءتها , وسيولتها , مما يزيد من قدرتها على مواجهة الإخطار والالتزامات التي تواجهها , وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلي تردي أوضاع المصارف المالية وتأكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلي تصفيتها.

غير أن تعظيم الأرباح في المصارف التجارية تقيده اعتبارات عديدة, فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الأمثل للأموال وضمان حقوق المودعين, وتجنب العديد من المخاطر, تحد من قدرة المصرف التجاري على تعظيم الإرباح, ولتحقق هذه الأرباح التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فان عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن, سعيا منه للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة, ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية, واستثمارات مالية تدير اكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة, ومخاطر متدنية نسبيا, وذلك لتعظيم صافي الربح النهائي لزيادة القيمة العادلة لأسهم المصرف نفسه.

تتأثر ربحية المصارف التجارية بالعديد من العوامل, سواء منها ما تعلق بإدارة المصرف, أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات, وحقوق الملكية, ومعدلات السيولة, والملاءة, وانتشار المصرف, وعدد فروعه,وتقنية أداءه للخدمات المصرفية, وأسعار الفوائد المدينة والدائنة, وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل حسب درجة وشدة تأثيرها على الأرباح, مما يستدعي دراسة هذه العوامل وتحديد أهميتها في التأثير على الأرباح, لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الملائمة الكفيلة بتحسين الربحية وتفعيل النشاط المصرفي, والمحافظة على السيولة, والتدفقات النقدية.

عرف القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية وبالتالي تحسين ربحيتها ، خاصة وأنه في سنة 1990 كانت حوالي 65 % من أصول هذه البنوك غير مدرة للعائد ، وبناءا على ذلك صدر قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 .

تختلف الأهمية النسبية للعوامل المحددة للربحية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما يتطلب منا دراستها بغرض التوصل لوضع السياسات الملائمة والكفيلة لتحقيقها وتفعيل النشاط المصرفي .

وبما أن الربحية تمثل جوهر عمل البنوك التجارية وهدفها الأساسي إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في محاولتها إحكام السيطرة على بعض المؤثرات والعوامل التي تؤثر بشكل واسع في الربحية ، أو على الأقل توجيه تلك العوامل بما يخدم ربحية البنك.

ومن هذا المنطلق نصل إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير عوامل البيئة المالية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2009 – 2016)؟.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تدور حول النقاط التالية:

- هل يؤثر معدل مخطر الائتمان ممثلا بخسائر القروض على إجمالي القروض على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول؟
- هل يؤثر الاحتياطي الإجباري على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول ؟
- هل تؤثر نسبة السيولة ممثلة بإجمالي القروض على إجمالي الودائع على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول؟

1. فرضيات البحث.

سيتم خلال هذه الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى** : يؤثر معدل مخطر الائتمان ممثلا بخسائر القروض على إجمالي القروض على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول ؛
- **الفرضية الثانية** : يؤثر الاحتياطي الإجباري على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول ؛
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر نسبة السيولة ممثلة بإجمالي القروض على إجمالي الودائع على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بمعدل العائد على الأصول ؛

2. مبررات اختيار الموضوع

تم التطرق إلى هذه الدراسة ومعالجتها لعدة اعتبارات نذكر منها:

- الرغبة الشخصية في تناول مثل هذه الموضوعات؛
- حاجة البيئة الجزائرية في تناول مثل هذه الدراسات؛
- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية حاليا، والتي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل؛

3. أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على العوامل المؤثرة في تحسين ربحية البنوك التجارية .
- التعرف على أداء البنوك التجارية وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على هذا الأداء .
- تحليل بعض المتغيرات المالية في عمل البنوك التجارية .

4. أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة من خلال الناحيتين العلمية والعملية :فمن الناحية العملية تتجلى أهمية الدراسة من خلال تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية نظرا للدور الاقتصادي والتنموي الذي يلعبه بهدف تحقيق الربح بالنسبة لهذه البنوك , كما تعد الربحية دليلاً على كفاءة إدارة البنوك، وموضع ثقة ومؤشرا ايجابياً لجذب المزيد من العملاء، ومن الناحية العلمية تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

- أنها ستتناول جانب علمي هام من خلال دراسة متغيرات من العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية، وترتيب هذه العوامل بشكل علمي من حيث أولوياتها في التأثير على ربحية البنوك التجارية، وهذا يعطي أهمية علمية لهذا البحث .
- كما يمكن أن تكون هذه الدراسة أساساً يمكن الاعتماد عليها في أبحاث تطبيقية أخرى.

5. حدود الدراسة.

تمثلت الحدود المكانية والزمنية للدراسة في الآتي:

- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة على عينة من اربعة بنوك تجارية جزائرية .
- **الحدود الزمنية** : حددت المدة الزمنية للدراسة من 2009 إلى 2016.

6. منهج الدراسة وأدوات المستخدمة.

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالربحية والعوامل التي تؤثر فيها هذا في الفصل الأول.

كما سيتم الاعتماد على دراسة حالة من خلال دراسة قياسية تشمل عدد من البنوك التجارية لأنه يوافق طبيعة الموضوع والذي يتضمن إسقاط ميداني على عينة من البنوك التجارية هذا في الفصل الثاني.

7. صعوبات الدراسة.

أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية لا على مستوى البنوك المعنية بالدراسة ولا على مستوى المواقع الالكترونية ولا على مستوى الإدارة.
- الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة نادرة جدا في الجزائر.

8. هيكل البحث.

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين :

الفصل الأولى الأدبيات النظرية والتطبيقية ويندرج تحته المبحث الأول, مفهوم الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليها, حيث تم تناول في المطلب الأول مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية أما في المطلب الثاني مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية, والمطلب الثالث محددات ربحية البنوك التجارية, أما المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية, حيث تم تناول في المطلب الأول الدراسات باللغة العربية, أما في المطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية, أما في المطلب الثالث موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .

بينما الفصل الثاني يحتوي على دراسة عينة من البنوك التجارية وذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على ربحيتها حيث خصص المبحث الأول إلي الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

الربحية والعوامل المؤثرة فيها

مدخل

تعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال البنوك, فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة ,الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية .

فالربحية هي أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي، فالمصارف التجارية لها تأثير فعال في عدة نواحي تتعلق بمسارات التنمية وذلك عن طرق التأثير في توجيه المدخرات المختلفة من مصادرها في الاقتصاد والتوزيع الكفء لها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتعد المصارف إحدى دعمات الهيكل الاقتصادي وإحدى المحـــــــــــــاور المهمة المعتمدة في تطوير وتنمية مختلف القطاعـــات الاقتصادية على مستوى القومي وإحدى أدوات الاستثمار المهمة, فضلا عن وظيفتها الرئيسية بقبول الودائع النقدية من العملاء .

المبحث الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

سنتطرق في هدا المبحث إلى الإطار ألمفاهيمي للربحية في البنوك التجارية, ويمكن تقسيم هدا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيت نتطرق في المطلب إلى مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية, أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية, أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى محددات الـــــربحية في البنوك التجـــــــــــارية .

المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية.

سنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية, حيث تم تقسيم هذا المطلب إلى الفرع الأول مفهوم الربحية, أما في الفرع الثاني إلى أهمية الربحية في المصارف التجارية.

الفرع الأول :مفهوم الربحية .

يمكن تعريف الربحية بأنها :"عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية" تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها ، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية[1] .

كما تعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل ويعرفها بعضهم من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معنية، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة.[2]

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:[3]

أ–قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها ، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون

[1] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية ، عمان– الأردن ، 1999، ص 42.

[2] مرهج منذر، عبد الواحد حمودة، وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دارسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية، مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، العدد 02، سوريا، سنة 2014، ص ص 332 –.333

[3] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

ب–قرار التمويل : وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها ، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع ، وحقوق مالكين ، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن . ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية .

الفرع الثاني :أهمية الأرباح في المصارف التجارية .

أ- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال ، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان ، ومخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة ...إلخ .

ب- الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم المصرفية والشركات.

ت- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه :

- ✓ إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة ، وهو إحدى وسائل التمويل الذاتي.
- ✓ تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
- ✓ إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأس ماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

ث- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية :

تتعدد معايير قياس الربحية كما أن كل معيار يمكن أن نشتق منه مؤشرات جزئية، ويمكن استعراضها فيما يلي:

الفرع الأول : القوة الإرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات و الموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد ويعرف هذا على أنه " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، أو هي قدرة مؤسسة

[1] د.أبوذر محمد احمد الجلي وآخرون , العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية ,مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد الثاني ديسمبر 2016 ص21

على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي"، ويتم احتساب القوة الإرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي:1

القوة الإرادية = معدل دوران الأصول× هامش ربح العمليات

أي: **القوة الإرادية = صافي ربح العمليات / إجمالي الموجودات**

ومن جهة ثانية فإن العائد على الموجودات يساوي أيضا: صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

العائد عل الأصول (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الأصول

ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد عل الحقوق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM)، حيث أن الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي :

أي أن: **EM × ROA = ROE**

إذا: **العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي**

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية. وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية (EM)يقيس الرفع المالي ,كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالبنك. [2]

ويشتق من مقياس العائد على الأصول عدة مقاييس أخرى منها:

الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الموجودات :

تقيس هذه النسبة العائد من الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض و الأرصدة لدى المصارف و السندات و الأسهم و شهادات الإيداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (الموجودات في أول مدة + الموجودات في آخر المدة مقسومة على اثنين).

- **الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات** : حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة.

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير،في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية ، غزة- فلسطين، 2007, ص76.

[2] طارق عبد العال حماد:, تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1999،ص ص82-83

- **صافي الربح / متوسط الموجودات** : وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لمجودات و مطلوباته، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد وعمولات مقبوضة و إيرادات الاستثمارات بشكل أساسي، والنفقات من فوائد مدفوعة و مصاريف إدارية وعمومية.[1]
- **هامش الربح ومنفعة الأصول** : حيث يمكن تحليل العائد على الأصول إلى مؤشرين هامين وذلك من خلال العلاقة التالية :[2]

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

- **هامش الربح (PM)** : ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة و السيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب.

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

وللحصول عل مزيد من النسب فإنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات و الضرائب كما يلي :

نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات

نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات

نسبة الضريبة = ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات

ومجموع هذه النسب و هامش الربح يساوي واحد صحيح ، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك.

- **منفعة الأصول (AU)** :تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول :

ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخول المحققة من الفوائد والدخول الأخرى بخلاف الفوائد، ويتم نسبها إلى أصول البنك كما يلي :

منفعة الأصول = (دخل الفائدة / إجمالي الأصول) + (الدخول الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول)

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة والدخل من المصادر الأخرى. كما تؤثر تركيبة الأصول على العوائد، فالاستثمار في القروض عادة ما يدير عائدا أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية ، وهكذا يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص : 85- 88.

الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة ، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائد و أرباح على الأصول أكبر أم أقل من البنوك الأخرى المناظرة ، وكذلك التعرف على تأثير الحجم.

الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) : " مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر ، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل "، حيث يقاس من خلال المعادلة التالي:[1]

ROE= صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من أموال الملكية ، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للبنك لأنه يعني زيادة في الأرباح المحتجزة، أي زيادة في حقوق الملكية .

- **حقوق الملكية** :هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية و الاختيارية إضافة إلى الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموعة الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
- **صافي الدخل** :ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي ، وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، كما يمكن أن تشتق من النموذج السابق عدة مؤشرات هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من النسب : مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية ، ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$ROE = AU \times PM \times EM$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو كليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود غالى الرافعة المالية فإن المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء و بالمقابل فإذا تحقق العائد

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال – 2005، الفترة 1994 – 2000 ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد 03 ، ص90.

على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة و الإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث : محددات الربحية في البنوك التجارية:

تعيش المصارف بطبيعتها في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة ، وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ،و لا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصرف التجاري لجني الأرباح المعقولة ، ذلك إن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة و الاستغلال الأمثل لموارد البلد و ثرواته ،لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده ، أي كلما ازدادت سيولة المصرف تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية و العكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل ، و نجاح المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم و فضلا على ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى.[1]

يتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين : الأمر الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعا و هذا بدوره يؤثر في السيولة المصرفية و العكس صحيح . أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة فيما بين المدرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة و تنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعا و العكس صحيح.[2]

تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح و المبيعات ، إما من خلال العلاقة بين الأرباح و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية .

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية ، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها وقد تم فيما يلي استعراض هذه العوامل :

الفرع الأول : العوامل الخارجية :

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي :

- **الظروف الاقتصادية:** يؤثر النشاط الاقتصادي على الأعمال المصرفية, والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف, وما يحمله هذا النشاط من حالات كالرواج الاقتصادي الذي يزيد معه حجم الودائع بسبب زيادة حجم المبيعات للعملاء وتوسيع أنشطتهم الاقتصادية, ويرافق ذلك الوضع زيادة الطلب على الائتمان

[1] العلاق , بشير عباس , إدارة المصارف , مدخل وظيفي , عمان الاردن , 2001 , ص 117

[2] عمر حسين , مبادئ المعرفة الاقتصادية , منشورات دار السلاسل , الكويت , 1999, ص 447

المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة, كالطلب على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات وغيرها, الأمر الذي يعني زيادة إيرادات المصارف من الفوائد والعمولات, وبالتالي زيادة ربحيتها, بينما تتأثر ربحية المصارف عكسيا بأوضاع الكساد الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وبالتالي انخفاض الدخل من الفوائد على تلك القروض, بالإضافة إلى ذلك فإن حدوث الكساد الاقتصادي يحمل في طياته ازدياد احتمالات عدم قدرة المقترضين على السداد مما تضطر إدارة المصارف إلى استقطاع جزء من الأرباح كمخصصات لمواجهة تلك الاحتمالات مما يؤدي ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف , وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل , فإنه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث أنها تستجيب لها.[1]

– **التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية و الضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية و حماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات و الاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة و تكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

–**السياسة النقدية** :تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها، و بالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، و هنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف و الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد عل القروض و تخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار و أحيانا و بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان و بالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

– **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي قي ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع و القروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية. كما أن قوة الجهاز المصرفي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه

[1] خالد أمين , ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية , عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2006 , ص 109

المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف. كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام و خاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية و يظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها و الديون المعدومة.

– **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، و اضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، و بالتالي التأثير في صافي الأرباح و معدلات الربحية.

– **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات المصارف.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية:

– **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة و الربحية.

–**إدارة المصرف:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد و المخاطر، وعلى تخفيض التكاليف و زيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة و قدرتها على التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة. فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في الموجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف و تعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية و السيولة و الأمان.

– **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة و ذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة و لكن نلاحظ أن

حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. كما أن حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر و قدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها و بالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

– **هيكل الودائع**:تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير و الودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع التجارية تحت الطلب و ودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

–**توظيف الموارد**:توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية كونهما يعدان أهمك مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث إن المتولد عنها يعدان المصدر الأساسي لإيرادات المصرف و بالذات الدخل المتولد من القروض، و تؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض و الاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

– **أرباح (أو خسائر) القروض**:تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة و بعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة و المعدومة و التي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية.

–السيولة :تمكن السيولة المصرفية من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصول غير السائلة , حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقتّ, ونظرا لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد ادني من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات , الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله , ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

–عمر المصرف: إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة ، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار ، كما أن لدي إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية ، يضاف إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها ، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالي لذلك .

–عدد موظفي المصرف:إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية ، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة ، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء

–عدد فروع المصرف : إن الانتشار الجغرافي للمصرف ، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف ، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.[1]

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

[1] أبو زعيتر، باسل، مرجع سبق ذكره ، ص 93 – 102.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية بتحليلها حيث تعد الدراسات السابقة الوجه الأساسي للباحث في بناء دراسته، فمن خلالها يقوم الباحث بإعداد الجانب النظري و الجانب التطبيقي للدراسة.

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

سنتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات العربية

01 – دراسة (ايمن احمد دايس الرشدان) بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية: [1]

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1985 و 1999) , حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لعينة متكونة من 03 بنوك , وتوصلت الدراسة إلى أن اثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفا جد وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة ، وكذلك كان اثر مخاطر رأس المال على ربحية البنك العربي وبنك الأردن ضعيفا جدا وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي وكانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية وذلك بالنسبة للمصارف التجارية الأردنية .

02 – دراسة (باسل جبر حسن أبو زعيتر) بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين: [2]

هدفت الدراسة إلى قياس العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة (1997-2004), حيث اعتمدت الدراسة المنهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة , و اشتملت الدراسة على عينة متكونة من 07 بنوك , وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين (نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات) و(الربحية) بمقياسيها (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حقوق الملكية) , كلما انخفضت المخصصات الخاصة , كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية , والعكس صحيح , وانخفاض المخصصات الخاصة يأتي بدرجة أولى من تحصيل ديون متعثرة سابقا , وعدم تعثر مدينين آخرين جدد . وأن هناك علاقة طردية بين كل من (صافي الفوائد وحقوق الملكية و عدد الموظفين , عدد الفروع) , والربحية بمقياسيها (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حقوق الملكية) . وجود علاقة عكسية بين (نسبة السيول النقدية) و(الربحية) مقاسه بـــــــــــــ (معدل العائد على الموجودات) .وجود علاقة طردية بين (عمر المصرف) و(الربحية) مقاسه بـــــــــــــ(معدل العائد على

[1] الرشدان، أيمن أحمد، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، عمان ، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، ص 8

[2] أبو زعيتر، باسل، مرجع سبق ذكره ، ص 10

الموجودات) . وجود علاقة طردية بين كل من (نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية , نسبة المديونية , إجمالي الأصول) و(الربحية) مقاسه بـــــــــــ(معدل العائـــــــــــد علـــــى حقوق الملكية)
.

03 – دراسة (د.أبوذر محمد احمد الجلي وآخرون) بعنوان العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل بعض العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السودانية . وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل محتوى التقرير السنوي لـــــ 15 بنكا سودانيا مثلت عينة الدراسة للفترة من 2009 إلى 2013.واستكشفت الدراسة خمسة عوامل داخلية للبنوك من واقع الأدبيات المتاحة بافتراض تأثيرها على ربحية البنوك وهي :حجم البنك،السيولة،المديونية،حقوق الملكية ووجود الملكية الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم البنك و معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية من جهة، وبين وجود الملكية الحكومية و الربحية بمقياسيها العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى. بينما وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم البنك و المديونية من جهة و معدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى. كما الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين كل من السيولة و حقوق الملكية من جهة و الربحية بمقياسيها العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

01 – دراسة (Antonio Trujillo-Ponce.2009) What Determines the Profitability of Banks? Evidence from Spain:[2]

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية البنوك الاسبانية خلال الفترة (1999-2009) , حيث تم تطبيق طريقة تقدير GMM على عينة كبيرة من البنوك الاسبانية , وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية البنك يرتبط خلال هذه السنوات مع نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول , ونسبة كبيرة من ودائع العملاء , وكفاءة جيدة , وانخفاض المخاطر الائتمانية . بالإضافة إلى ذلك , نجد أن نسب رأس المال أعلى , مما يؤدي إلى زيادة العائد للبنك , وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات (ROA) كمقياس الربحية. أيضا لا يوجد أي دليل على أن أي من الاقتصاديات أو اللااقتصاديات في مجال القطاع المصرفي

[1] د.أبوذر محمد احمد الجلي وآخرون , مرجع سبق ذكره 2016 ص21

[2] Antonio Trujillo-Ponce,What Determines the Profitability of Banks? Evidence from Spain, Articles,2009 P1

الاسباني (الصناعات والمحددات الصناعية) مع استثناء سعر الفائدة تؤثر في ربحية البنوك, وتكشف الدراسة أيضا عن الاختلافات في أداء البنوك التجارية ومصارف التوفير.

02 – دراسة (Gul.S, Irshad.F, k.Zaman.2011) Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan:[1]

الغرض من هذا البحث هو دراسة تأثير العلاقة المحددة بين المصارف وخصائص الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك , باستخدام بيانات لعينة متكونة من 15 بنك تجاري باكستاني خلال الفترة 2005-2009 , وتستخدم هذه الدراسة طريقة (POLS) للتحقيق في تأثير الموجودات والقروض والأسهم والودائع , والنمو الاقتصادي والتضخم والسوق ورأس المال في ربحية المؤشرات الرئيسية , أي العائد على الأصول , العائد على حقوق المساهمين , العائد على رأس المال الموظفة , وصافي الفوائد , والهامش بشكل منفصل , وجدت النتائج التجريبية أن هناك أدلة قوية على التأثير القوي لكل من العوامل الداخلية والخارجية في الربحية.

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .

من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة التي اهتمت بدراسة محددات الربحية في البنوك التجارية تم استخلاص ما يلي :

أوجه الاختلاف :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها دراسة قياسية, سيتم من خلالها معرفة ما مدى تأثير عوامل البيئة المالية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2009 - 2016) , وترتيبها حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في هذه البنوك, باستخدام المنهج الوصفي حيث تناولت أربع بنوك تجارية في الجزائر , في حين اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج مختلفة منها من اعتمدت على المنهج التحليلي, وأخرى على التحليل الكمي, ومنها من اعتمدت على التحليل المالي, من خلال دراستها لنسب السيولة والمديونية وإجمالي الأصول وحقوق الملكية والعائد على الاستثمار , حيث تناولت الدراسة الحالية أربعة بنوك تجارية جزائرية, في حين الدراسات السابقة تناولت مجموعة من البنوك، أما من حيث الأدوات المستخدمة فاعتمدت الدراسة الحالية على البرنامج الإحصائي EVIEWS و النموذج الإحصائي **بانل** (PANEL) بينما الدراسات الأخرى قامت باستخدام برنامج SPSS , كانت الدراسة الحالية تسعي إلي درجة قياس ومدي تأثير المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع أما الدراسات السابقة سعت إلى مقارنة بين البنوك والتوصل إلى أحسن بنك من بينهم ، أما من حيث السنوات فالدراسة الحالية فتناولت فترة الدراسة لمدة 32 سنة أما الدراسات الأخرى تتراوح الفترات من

[1] Gul.S, Irshad.F,k.Zaman, Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan,the Romanian Economic journal, Maech,2011, P61

3سنوات الى 9 سنوات، أما بالنسبة للمتغيرات توجد دراسات تناولت متغيرين إلى 10 متغيرات أما الدراسة الحالية فتناولت 3 متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد .

أوجه التشابه :

أما أوجه التشابه يوجد تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة

من حيث عنوان الدراسة ومن حيث المتغير التابع الربحية وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن المتغير المستقل هامش الربح لم تتناوله أي دراسة .

خلاصة الفصل

لقد سلط الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية في المبحث الأول, فتم التطرق إلى مفاهيم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية وإلى أهم العوامل المؤثرة فيها, ومنه نستطيع القول بأن الربحية هي سياسة الوصول إلى الأهداف, وبالرغم من اختلاف أنواعها نجد أنها تصب في مفهوم واحد لقياس فعالية البنك وكفاءته, كما ترتبط نسب الربحية بالبنك وبكل من له علاقة بالبنك وعليه وجب على البنك التحكم في العوامل التي من شانها التأثير على ربحيته.

أما البحث الثاني فكان بعنوان الأدبيات التطبيقية, وكان يتمحور حول أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة, والذي تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل إليها, وفي الأخير تم تقديم تعليق حول موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

العوامل المحددة للربحية في البنوك التجارية

مدخل:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية وكذا العديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية والتي لها صلة بموضوع الدراسة بصفة مباشرة، مع إبراز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى،و في هذا الفصل والمتمثل بالدراسة التطبيقية تم اختبار قدرة كل نسبة من نسب الربحية المستخرجة من القوائم المالية لعينة الدراسة على التمييز، وبالتالي العوامل المؤثرة في الربحية لعينة من البنوك التجارية.

وهذا ما سوف يتم التطرق له في هذا الفصل من خلال قياس محددات ومؤشرات الربحية حيث سنتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعرف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية والقياسية وبرامج الدراسة المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة .لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

تمثلت الدراسة الميدانية في دراسة وتحليل محددات الربحية في البنوك التجارية، وقبل الشروع في دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، نوضح بعض جوانب الدراسة والممثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد متغيراتها وكيفية قياسها، وكدا الأدوات الاحصائية المستعملة كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:.

المطلب الأول: عرض العينة والادوات المستخدمة

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، واهم مصادر جمع هذه البيانات .

الفرع الأول: مجتمع العينة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري ، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك الجزائرية ورغم المحاولات لإدراج جميع المصارف الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصرت على أربعة بنوك تجارية جزائرية ، (بنك الخليج الجزائري , بنك سوسيتي جنرال الجزائري, البنك الوطني الجزائري, البنك الخارجي الجزائري) ولمدة ثمان سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين (2009 - 2016).

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

أثناء الدراسة قمنا بجمع المعلومات التي تخدم الموضوع و جمع المعطيات المالية و المتمثلة في القوائم المالية (الميزانية جدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة خلال الفترة(2009 - 2016).

المطلب الثاني : عرض متغيرات الدراسة

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية(EXCEL)إصدار 2007 لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول ،والبرنامج الإحصائي EVIEWS و النموذج الإحصائي **بانل** (PANEL) .

الفرع الثاني :الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تحديد النموذج المستخدم في الدراسة تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الربحية المصرفية ، حيث اعتمدنا على مؤشرات الربحية واخترنا مؤشر واحد وهو مؤشر إجمالي الأصول (ROA) لاعتباره مؤشر متكامل وشامل لتقييم الربحية والتكاليف البنكية للبنك محل الدراسة (بنك الخليج الجزائري ,

بنك سوسيتي جنرال الجزائري, البنك الوطني الجزائري, البنك الخارجي الجزائري) يشكل نموذج الربحية مـــن مجموع من المؤشرات التي تستخدم في الدراسة وهي كالأتي- :

- نسبة مؤشر العائد على الأصول =النتيجة الصافية / مجموع الأصول x 100%
- نسبة مؤشر السيولة = اجمالي القروض / إجمالي الودائع 100x %
- نسبة معدل مخاطر الائتمان =مخصصات خسائر القروض /إجمالي القروض x 100%

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يشتمل هذا المبحث على مطلبين .المطلب الأول يتعلق بعرض الدراسة ومناقشتها وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها.

ولتبويب متغيرات الدراسة ولتوضيح الرؤية سيتم تعليل وتحليل مخرجات الدراسة كالتالي

المطلب الأول: عرض الدراسة

الفرع الاول: الدراسة الإحصائية لمؤشرات الربحية

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة إحصائية لمؤشرات الربحية كالتالي

الشكل رقم (1): متوسط قيم العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام

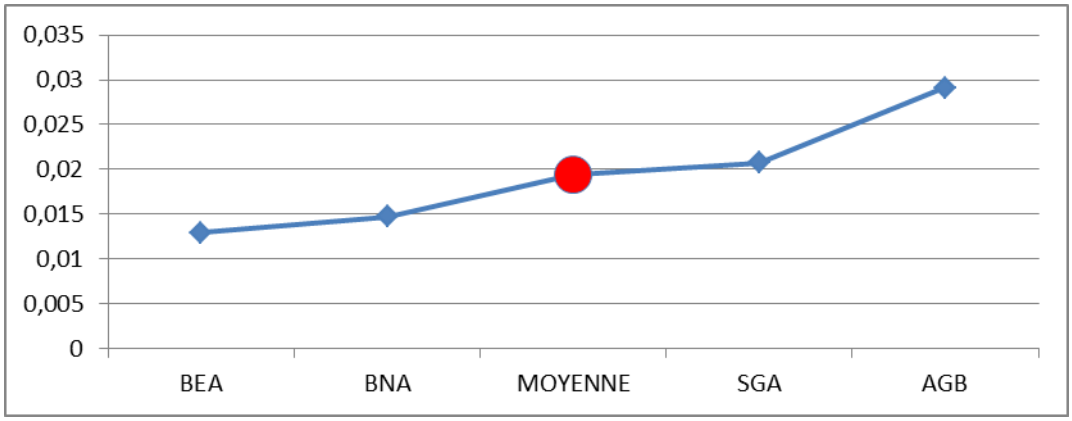

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 01

يتضح من الملحق رقم (1) أن أصغر نسبة لمعدل العائد على الأصول هي 0,012لبنك BEA وان أعلى نسبة هي 0,029 لبنك AGB وذلك بمتوسط حسابي قدره 0,019 وبانحراف معياري قدره 0,007يتضح من خلال الشكل رقم (1) أن (02) بنكين لديهما معدل عائد على الأصول أقل من المتوسط هما BNA وBEA ، و(02) بنكين لديهما معدل عائد على حقوق ملكية أعلى من المتوسط هما SGA و AGB.

الفرع الثاني: الدراسة الإحصائية لمحددات الربحية

الشكل رقم (2): متوسط قيم خسائر القروض على إجمالي القروض بالمتوسط العام

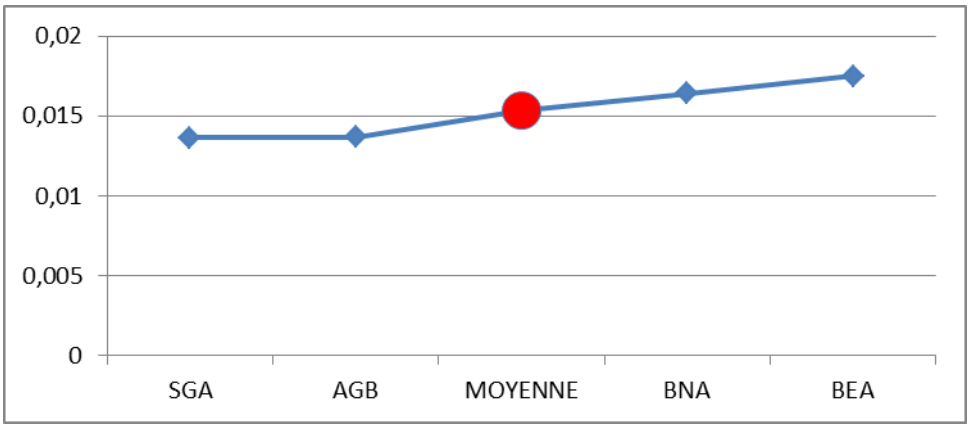

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 02

يتضح من الملحق رقم (2) أن أصغر نسبة لمعدل خسائر القروض على إجمالي القروض هي 0,013 لبنك SGA وان أعلى نسبة هي 0,017 لبنك BEA وذلك بمتوسط حسابي قدره 0,019 وبانحراف معياري قدره 0,007يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن (02) بنكين لديهما معدل خسائر القروض على إجمالي القروض أعلى من المتوسط هما BNA وBEA ، و(02) بنكين لديهما معدل عائد على حقوق ملكية أقل من المتوسط هما SGA و AGB.

الشكل رقم (3): متوسط قيم إجمالي القروض على إجمالي الودائع مقارنة بالمتوسط العام

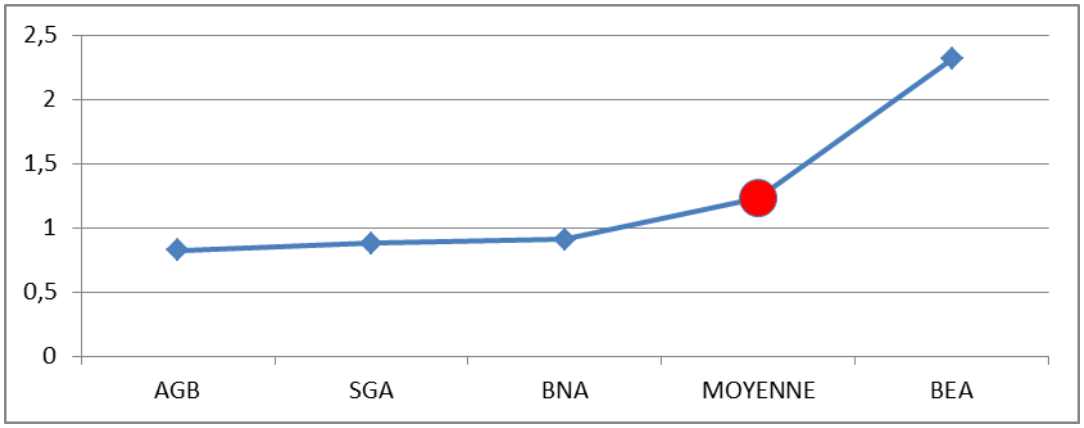

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 03

يتضح من الملحق رقم (3) أن أصغر نسبة قيم إجمالي القروض على إجمالي الودائع هي 0,82 لبنك AGB وان أعلى نسبة هي 2,31 لبنك BEA وذلك بمتوسط حسابي قدره 1,23 وبانحراف معياري قدره 0,72 يتضح من خلال الشكل رقم (3) أن (03) بنوك لديها معدل قيم إجمالي القروض على إجمالي الودائع أقل من المتوسط هي BNA وAGB وSGA ، و(01) بنك لديه معدل قيم إجمالي القروض على إجمالي الودائع أعلى من المتوسط هو BEA.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لمحددات معدل العائد على الأصول

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية لمحددات معدل العائد على الأصول عبر ثلاث نقاط كالتالي:

الفرع الاول:اختيار نموذج الدراسة:

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين :

أ/النموذج التجميعي

يوضح اختبار معدل العائد على الاصول الجدول رقم 01

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 14:28
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005216	0.008447	0.617480	0.5419
CR1	0.081729	0.155214	0.526557	0.6026
CR2	0.001377	0.000917	1.501299	0.1445
CR3	-0.000146	0.000974	-0.149513	0.8822

R-squared	0.119620	Mean dependent var	0.019368
Adjusted R-squared	0.025293	S.D. dependent var	0.008310
S.E. of regression	0.008204	Akaike info criterion	-6.651866
Sum squared resid	0.001885	Schwarz criterion	-6.468649
Log likelihood	110.4299	Hannan-Quinn criter.	-6.591135
F-statistic	1.268147	Durbin-Watson stat	0.417716
Prob(F-statistic)	0.304371		

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (Eviews)

اختبار Lagrange Multiplier (LM) (Eviews)

اختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين :

إذ كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:

H_0: نقبل نموذج الانحدار التجميعي.

H_1:نقبل نموذج التأثيرات الثابتة او العشوائية

الجدول رقم 02 يوضح اختبار لاقرونج LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	46.85066 (0.0000)	3.530286 (0.0603)	50.38094 (0.0000)
Honda	6.844754 (0.0000)	-1.878906 (0.9699)	3.511385 (0.0002)
King-Wu	6.844754 (0.0000)	-1.878906 (0.9699)	4.697613 (0.0000)
Standardized Honda	7.854151 (0.0000)	-1.500065 (0.9332)	1.696028 (0.0449)
Standardized King-Wu	7.854151 (0.0000)	-1.500065 (0.9332)	3.246109 (0.0006)
Gourieroux, et al.*	--	--	46.85066 (0.0000)

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(Eviews)

نلاحظ من الجدول السابق أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.0000 أقل من 0.05 وعلية نرفض H0 ونقبل H 1 أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

ب/النموذج العشوائي

الجدول رقم 03 يوضح اختبار النموذج العشوائي ROA

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/25/18 Time: 14:56
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003198	0.005341	0.598698	0.5542
CR1	0.156641	0.081943	1.911587	6240.0
CR2	0.001322	0.000481	2.750672	0.0103
CR3	0.000982	0.000552	1.777297	0.0864
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.005925	0.6554
Idiosyncratic random			0.004296	0.3446
	Weighted Statistics			
R-squared	0.409085	Mean dependent var		0.004809
Adjusted R-squared	0.345772	S.D. dependent var		0.005516
S.E. of regression	0.004462	Sum squared resid		0.000557
F-statistic	6.461370	Durbin-Watson stat		1.090825
Prob(F-statistic)	0.001836			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.061230	Mean dependent var		0.019368
Sum squared resid	0.002010	Durbin-Watson stat		0.302539

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(Eviews)

ج/النموذج الثابت

الجدول رقم 04 يوضح النموذج الثابت ROA

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 14:34
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003031	0.004446	0.681808	0.5016
CR1	0.162035	0.081990	1.976286	0.0593
CR2	0.001319	0.000481	2.744281	0.0111
CR3	0.001073	0.000556	1.930496	0.0650

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.784515	Mean dependent var	0.019368
Adjusted R-squared	0.732799	S.D. dependent var	0.008310
S.E. of regression	0.004296	Akaike info criterion	-7.871829
Sum squared resid	0.000461	Schwarz criterion	-7.551199
Log likelihood	132.9493	Hannan-Quinn criter.	-7.765549
F-statistic	15.16957	Durbin-Watson stat	1.308547
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(Eviews)

- نستخدم اختبار هوسمان HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت ونعطه فرضياته كما يلي :

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

اختبار هوسمان HAUSMAN

الجدول رقم 05 يوضح اختبار هوسمان HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CR1	0.162035	0.156641	0.000008	0.0523
CR2	0.001319	0.001322	0.000000	0.6300
CR3	0.001073	0.000982	0.000000	0.1294

المصدر :**من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(Eviews)**

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة الاحتمال تساوي 1.0000 أكبر من 0.05 أي اننا H0نقبل ونرفض H1 أي النموذج العشوائي لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى .

الفرع الثاني:تفسير نموذج الدراسة

معنوية المعالم المقدرة :

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.5542≥0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H1 و نقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار0,0462≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H0 و نقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائيةα_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار0.0103≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H0 و نقبلH1 أي أن المعلمة المقدرة α_2 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.0864≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفضH1 و نقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_3 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1 aumois(\alpha_j \neq 0) \forall_j = 1.2.3 \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار0.001836≤0,05 brob(F.stastic)

و منه نرفض H0، و نقبل H1، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة و بقيمة بمستوى معنوية 5.%.

جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق جيدة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة R^2 معاملا للتحديد الذي يساوي 0.409085، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا 40,90% من التغيرات الإجمالية للعائد على الأصول و هي تعبر عن نسبة جيدة جدا لتفسير العلاقة بين العائد على الأصول و معدل مخطر الائتمان والاحتياطي الإجباري

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة و من ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

الفرع الثالث:تحليل وتفسير النتائج

- **متغيرة مخطر الائتمان** : بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك نجد انه كلما تستغير نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على الأصول بمقدار 0,0462 وأن اتجاه العلاقة بين مخطر الائتمان و معدل العائد على الأصول موجبة لذا نقبل الفرضية والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين مخطر الائتمان للبنك و معدل العائد على أصوله ، ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي على أنه كلما ارتفعت ربحية البنك كلما زاد حجم المخاطرة التي يتعرض لها وهذا إثبات للعلاقة النظرية الموجودة بين العائد والمخاطرة والتي تنص على انه كلما ارتفع معدل العائد يصاحبه ارتفاع في المخطر.
- **متغيرة الاحتياطي الإجباري**: أثبتت النتائج وجود أثر بين الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على الأصول ، كلما تتغير نسبة الاحتياطي الإجباري للبنك بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على الأصول بمقدار 0.0103 وأن اتجاه العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على الأصول موجبة لذا نقبل الفرضية والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على أصوله ، ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي على أنه كلما ارتفعت ربحية البنك كلما زاد نسبة الاحتياطي الإجباري وذلك لمواجهة المخاطر التي تصاحب ارتفاع في معدل العائد على الأصول .
- **متغيرة نسبة السيولة**: أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين السيولة البنك ممثلا بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و معدل العائد على الأصول، أي أن سيولة البنك لا تفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصوله.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة ما مدى تأثير عوامل البيئة المالية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية حيث حولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة التطبيقية، إذا تناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها . وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية

- ✓ انه في متغيرة مخطر الائتمان يوجد أثر ودلالة إحصائية بين مخطر الائتمان للبنك و معدل العائد على أصوله
- ✓ في متغيرة الاحتياطي الإجباري يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على أصوله
- ✓ متغيرة نسبة السيولة عدم وجود أثر بين السيولة البنك و معدل العائد على أصوله

خـــاتمة

خاتمة

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية البنوك التجارية والمؤشرات التي تستخدم في قياسها وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة عليها سوا كانت سلبا لتفاديها أو التقليل منها أو ايجابيا لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول إلى نتائج من شانها المحافظة على أرباح البنوك التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية.

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1-اختبار فرضيات الدراسة:

قصد دراستنا إلي البحث في أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يمكن أن نثبت أو ننفي فرضيات الدراسة التالية:، وهذا من أجل إظهار الدور الذي تلعبه البنوك في النهوض بالقطاع المصرفي وتقويم النظام المولد لها، من أجلة تلبية جميع الأهداف المرجوة منها.

أ. نتائج الدراسة

بعد معالجتنا لهذا البحث وعلى ضوء الفرضيات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

فمن الجانب النظري يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الإرباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح .

أما من الجانب التطبيقي فقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج و التي مكنتنا من نفي أو اثبات الفرضيات الموضوعة، يمكن إيجازها في مايلي:

1) بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك نجد انه كلما تتغير نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على الأصول بمقدار 0,0462 وأن اتجاه العلاقة بين مخطر الائتمان و معدل العائد على الأصول موجبة لذا نقبل الفرضية .
2) أثبتت النتائج وجود أثر بين الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على الأصول ، كلما تتغير نسبة الاحتياطي الإجباري للبنك بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على الأصول بمقدار 0.0103 وأن اتجاه العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على الأصول موجبة لذا نقبل الفرضية .
3) : أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين السيولة البنك ممثلا بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و معدل العائد على الأصول، أي أن سيولة البنك لا تفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصوله .

ب. إختبار الفرضيات

- **وفقا للفرضية الأولى** : انه في متغيرة مخطر الائتمان يوجد أثر ودلالة إحصائية بين مخطر الائتمـــان للبنك و معدل العائد على أصوله ؛
- **من خلال الفرضية الثانية** : في متغيرة الاحتياطي الإجباري يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للبنك و معدل العائد على أصوله ؛
- **نتيجة الفرضية الثالثة** : متغيرة نسبة السيولة عدم وجود أثر بين السيولة البنك و معدل العائد على أصوله؛

1. توصيات الدراسة

تبعا لنتائج المتوصل إليها و إختبار فرضيات هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات ويمكن إيجازها في ما يلي:

- خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي ، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة ، ونشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم على التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية ، مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية .
- التوجه نحو زيادة الاندماجات المصرفية بين المصارف التجارية، إذ أن كبر حجم إجمالي الموجودات وحقوق الملكية يساهم بشكل كبير في زيادة قدرتها على تحقيق الربحية.
- ضرورة قيام البنوك التجارية بتنويع استثماراتها من اجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.
- ضرورة العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من اثر على زيادة صافي الفوائد و بالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية .

تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية علة قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور .

2. . آفاق الدراسة

إن البحث في مجال ربحية البنوك والعوامل التي تتأثر بها لا يزال واسعا إذ يمكن الخوض في مواضيع كثيرة يمكن أن تزيح الكثير من الغموض في هذا المجال الواسع يمكن أن نذكر منها:

- إجراء الدراسة باستخدام طرق وأساليب أخرى من اجل ضبط نتائج الدراسة؛
- تطبيق هذه الدراسة على عدة بنوك من اجل تعميم النتائج ؛

قائمة المراجع

أولا : بالغة العربية

أ – الكتب والمنشورات :

1- العلاق , بشير عباس , **إدارة المصارف , مدخل وظيفي** , عمان الاردن , 2001.

2- أبوذر محمد احمد الجلي وآخرون , **العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية** ,مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد الثاني ديسمبر 2016

3- خالد أمين , **ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** , عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2006 .

4- عمر حسين , **مبادئ المعرفة الاقتصادية** , منشورات دار السلاسل , الكويت , 1999.

5- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، معهد الدراسات المصرفية ، عمان- الأردن ، 1999 .

6- مرهج منذر، عبد الواحد حمودة، وآخرون، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية** باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دارسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية، مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، العدد 02، سوريا، سنة 2014 .

7- طارق عبد العال حماد:, **تقييم أداء البنوك التجارية** – تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1999.

8- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية** : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال – 2005، الفترة 1994 – 2000 ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد 03 .

ب– الرسائل الجامعية:

1- باسل جبر حسن أبو زعيتر ، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير،في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية ، غزة- فلسطين، 2007 .

2- الرشدان، أيمن أحمد، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية** ، عمان ، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002 .

ثانيا : بالغة الأجنبية

1- Antonio Trujillo-Ponce,**What Determines the Profitability of Banks? Evidence from Spain**, Articles,2009 .

2- Gul.S, Irshad.F,k.Zaman, **Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan,the Romanian Economic** journal, Maech,2011 .

ثالثا : المواقع الالكترونية

1- www.agb.dz
2- www.sga.dz
3- www.bna.dz
4- www.bea.dz

الملاحـــــق

الملحق رقم (1) يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول ROA %	بنك	السنوات	صافي الدخل	إجمالي الأصول	
	AGB	2009	1,462,552.00	46,214,110.00	0.031647304
	AGB	2010	2,031,054.00	57,308,763.00	0.035440549
	AGB	2011	2,591,296.00	75,211,482.00	0.034453463
1	AGB	2012	3,999,080.00	105,239,265.00	0.037999885
	AGB	2013	5,035,072.00	138,962,534.00	0.036233306
	AGB	2014	4,010,423.00	176,819,451.00	0.022680893
	AGB	2015	3,628,435.00	177,377,511.00	0.020456004
	AGB	2016	2,631,793.00	189,382,415.00	0.013896713
					0.029101014
	SGA	2009	2,591,701.00	155,181,372.00	0.016701109
	SGA	2010	3,422,827.00	158,225,705.00	0.02163256
	SGA	2011	4,355,723.00	167,056,894.00	0.026073291
2	SGA	2012	5,169,254.00	202,485,482.00	0.025529011
	SGA	2013	4,020,080.00	222,605,512.00	0.018059211
	SGA	2014	5,137,029.00	243,338,316.00	0.021110646
	SGA	2015	4,416,399.00	248,731,962.00	0.017755655
	SGA	2016	5,596,279.00	297,136,807.00	0.018834015
					0.020711937
	BNA	2009	21,016,960.00	1,260,737,875.00	0.016670365
	BNA	2010	32,599,909.00	1,421,685,356.00	0.022930467
	BNA	2011	29,890,204.00	1,740,882,536.00	0.01716957
3	BNA	2012	29,890,204.00	2,060,079,716.00	0.014509246
	BNA	2013	29,890,204.00	2,185,130,565.00	0.01367891
	BNA	2014	29,890,204.00	2,620,619,286.00	0.011405779
	BNA	2015	29,890,204.00	2,719,081,219.00	0.010992759
	BNA	2016	29,890,204.00	2,843,371,178.00	0.010512241
					0.014733667
	BEA	2009	45,112,326,644.00	2,183,720,293,755.00	0.020658473
	BEA	2010	19,168,656.00	2,367,626,126.00	0.00809615
	BEA	2011	30,260,305,674.85	2,636,705,516,258.00	0.011476559
4	BEA	2012	35,557,303,381.83	2,302,937,528,673.58	0.015439977
	BEA	2013	20,931,942,640.31	2,111,443,454,229.51	0.00991357
	BEA	2014	29,807,652,822.91	2,581,393,491,140.22	0.011547117
	BEA	2015	33,418,665,080.57	2,602,811,619,703.02	0.012839448
	BEA	2016	34,572,413,175.99	2,574,006,188,481.00	0.013431364
					0.012925332

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

الملحق رقم (2) يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل مخاطر الائتمان

الرقم	بنك	السنوات	مخصصات خسائر القروض	اجمالي القروض	معدل مخا طر الائتمان %
1	AGB	2009	656,800.00	22,755,034.00	0.028863943
	AGB	2010	722,434.00	26,515,037.00	0.0272462
	AGB	2011	741,283.00	44,643,575.00	0.016604472
	AGB	2012	1,611,799.00	64,967,743.00	0.02480922
	AGB	2013	684,983.00	81,265,308.00	0.008428972
	AGB	2014	180,495.00	101,245,976.00	0.001782738
	AGB	2015	201,292.00	114,024,939.00	0.001765333
	AGB	2016	3,815.00	136,222,227.00	0.002800571
					0.014037681
2	SGA	2009	545,234.00	101,624,535.00	0.005365181
	SGA	2010	1,464,042.00	116,283,790.00	0.01259025
	SGA	2011	1,964,724.00	125,070,497.00	0.015708933
	SGA	2012	2,816,993.00	142,602,285.00	0.019754193
	SGA	2013	2,688,302.00	145,897,047.00	0.018426021
	SGA	2014	2,906,649.00	150,479,419.00	0.019315924
	SGA	2015	1,844,348.00	185,888,297.00	0.009921808
	SGA	2016	1,626,566.00	202,413,197.00	0.008035869
					0.013639772
3	BNA	2009	14,277,592.00	876,073,468.00	0.016297254
	BNA	2010	34,894,591.00	858,981,230.00	0.040623229
	BNA	2011	21,728,193.00	1,136,508,295.50	0.019118376
	BNA	2012	8,561,795.00	1,414,035,361.00	0.006054866
	BNA	2013	16,233,068.00	1,484,279,689.00	0.010936664
	BNA	2014	42,787,301.00	1,886,810,712.00	0.02267705
	BNA	2015	4,440,056.00	2,018,391,700.00	0.002199799
	BNA	2016	20,965,730.00	1,551,709,194.00	0.013511378
					0.016427327
4	BEA	2009	28,311,392.00	1,136,508,297.50	0.024910854
	BEA	2010	34,894,591.00	858,981,230.00	0.040623229
	BEA	2011	21,728,193.00	1,136,508,295.50	0.019118376
	BEA	2012	8,561,795.00	1,414,035,361.00	0.006054866
	BEA	2013	16,233,068.00	1,484,279,689.00	0.010936664
	BEA	2014	42,787,301.00	1,886,810,712.00	0.02267705
	BEA	2015	4,440,056.00	2,018,391,700.00	0.002199799
	BEA	2016	20,965,730.00	1,551,709,194.00	0.013511378
					0.017504027

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

الملحق رقم (3) يوضح :مؤشر الربحية مقاسه بمعدل السيولة

الرقم	بنك	السنوات	اجمالى القروض	اجمالى الودائع	معدل السيولة %
1	AGB	2009	22,755,034.00	25,753,666.00	0.883564849
	AGB	2010	26,515,037.00	38,521,015.00	0.688326541
	AGB	2011	44,643,575.00	50,225,293.00	0.888866392
	AGB	2012	64,967,743.00	75,899,968.00	0.855965354
	AGB	2013	81,265,308.00	104,470,879.00	0.77787522
	AGB	2014	101,245,976.00	135,822,020.00	0.745431234
	AGB	2015	114,024,939.00	137,286,466.00	0.830562125
	AGB	2016	136,222,227.00	147,830,356.00	0.921476689
					0.824008551
2	SGA	2009	101,624,535.00	114,348,822.00	0.888723935
	SGA	2010	116,283,790.00	117,923,939.00	0.986091467
	SGA	2011	125,070,497.00	132,149,513.00	0.946431766
	SGA	2012	142,602,285.00	161,362,066.00	0.883741071
	SGA	2013	145,897,047.00	182,176,956.00	0.800853468
	SGA	2014	150,479,419.00	198,038,063.00	0.759850994
	SGA	2015	185,888,297.00	198,321,106.00	0.937309703
	SGA	2016	202,413,194.00	242,024,415.00	0.836333781
					0.879917023
3	BNA	2009	876,073,468.00	958,414,047.00	0.914086632
	BNA	2010	858,981,230.00	1,062,090,975.00	0.808764268
	BNA	2011	1,136,508,295.50	1,264,198,781.50	0.89899493
	BNA	2012	1,414,035,361.00	1,466,306,588.00	0.964351775
	BNA	2013	1,484,279,689.00	1,563,578,867.00	0.949283545
	BNA	2014	1,886,810,712.00	1,938,033,475.00	0.973569722
	BNA	2015	2,018,391,700.00	2,184,872,337.00	0.923803037
	BNA	2016	1,551,709,194.00	1,897,832,686.00	0.817621704
					0.906309452
4	BEA	2009	1,035,924,702,679.06	118,309,230,326.49	8.756076764
	BEA	2010	1,916,570,657.00	2,084,366,235.00	0.919498035
	BEA	2011	2,069,932,834,701.12	2,304,100,241,417.99	0.898369263
	BEA	2012	1,289,618,098,357.32	1,969,626,678,558.46	0.654752554
	BEA	2013	1,394,534,330,166.46	1,740,450,239,728.30	0.801249182
	BEA	2014	1,631,441,286,422.37	2,206,716,843,563.57	0.739307035
	BEA	2015	1,753,145,396,258.21	2,126,092,519,173.56	0.824585657
	BEA	2016	10,647,542,875,974.70	2,163,981,853,179.25	4.920347581
					2.314273259

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

الفهرس

البـــــــيـــــان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق.....	X
المقدمة.....	ا-ه
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	1
مدخـــــــــل.....	2
المبحث الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها.....	3
المطلب الأول : مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية.	3
الفرع الأول: مفهوم الربحية	3
لفرع الثاني: أهمية الأرباح في المصارف التجارية	4
المطلب الثاني : مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية	4
الفرع الأول: القوة الإرادية أو العائد على الموجودات.....	4
الفرع الثاني : العائد على حقوق الملكية.....	7
المطلب الثالث: محددات الربحية في البنوك التجارية.....	8
الفرع الأول: العوامل الداخلية.....	8
الفرع الثاني: العوامل الخارجية	10
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية.....	13
المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية	13
ثييالمطلب الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية.....	14
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	15
خلاصة الفصل.....	17
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	18
مدخـــــــــل.....	19
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	20
المطلب الأول: عرض العينة والأدوات المستخدمة	20

الفرع الأول: مجتمع العينة.....	20
الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات	20
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	20
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة	20
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....	20
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	21
المطلب الأول: عرض الدراسة.....	21
الفرع الأول : الدراسة الإحصائية لمؤشرات الربحية.....	21
الفرع الثاني : الدراسة الإحصائية لمحددات الربحية.....	22
المطلب الثاني: دراسة قياسية لمحددات معدل العائد على الأصول	23
الفرع الأول : اختيار نموذج الدراسة.....	23
الفرع الثاني : تفسير نموذج الدراسة	27
لفرع الثالث : تحليل وتفسير النتائج	29
خلاصة الفصل.....	30
الخاتمة.....	31
المراجع والمصادر.....	34
الملاحق.....	36
الفهرس	40